مسألة ترسيم الحدود العراقية – السورية ١٩١٩–٢٠٠٠ دراسة تاريخية

أ.م.د. عمار يوسف عبدالله

جامعة الموصل / كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

(قدم للنشر في ٢٠١٨/٩/٢٦ ، قبل للنشر في ٢٠١٨/١٠/٣١)

ملخص البحث:

تعد الحدود السياسية بين الدول ومنها الحدود العراقية – السورية من أهم عناصر الاستقرار والأمن لكلا البلدين. واستناداً إلى ذلك نرى اهتمام سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي بمسألة ترسيم الحدود السياسية بين الدول الخاضعة لسيطرتها ومنها ترسيم الحدود العراقية – السورية بعد الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من اجتماعات واتفاقات بين العراق وسوريا لتثبيت خط الحدود بينهما

في ضوء ذلك جاءت دراسة ترسيم الحدود العراقية السورية ١٩١٩–٢٠٠٠ وقد تناولنا في المحور الأول مفهوم الحدود وخط الحدود العراقية – السورية وفي المحور الثاني تم التطرق إلى مراحل ترسيم الحدود العراقية – السورية.

Drawing Iraqi – Syrian Borders Issue 1919-2000 Historical Study

Abstract:

Political borders of countries in general and Iraqi – Syrian borders issue in particular in an important element of stability and security for both countries

Thus, we see the attention given by British and French occupation authorities for drawing borders of the countries under their control. One of which is the drawing of Iraqi Syrian borders after First World War and its consequent meetings and agreements between both sides to stable their borders.

Given this information, this research tackles the issue of Iraqi – Syrian borders 1919-2000. In the first part we defined borders and Iraqi – Syrian borders. In the second we talked about the stages of drawing Iraqi – Syrian borders.

أولاً: خط الحدود العراقية – السورية

أ- مفهوم الحدود

الحدود (Boundary) جمع حد وهو الحاجز بين شيئين ومنتهى الشيء هو عده وتميز الشيء من الشيء. والحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط احدهما بالآخر ولئلا يتعدى احدهما على الآخر [١].

إن مصطلح الحدود هو ظاهرة قانونية شرعية تعترف بها الدول صاحبة العلاقة فضلاً عن المجتمع الدولي [٢]. وهي عامل عزل الوحدات السياسية الدولية عن بعضها البعض [٣].

ب- خط الحدود العراقية – السورية

اختلفت المصادر في تحديد طول خط الحدود العراقية – السورية [٤] وانحسر طول تلك الحدود حسب هذه المصادر بين ٥٧٨–٦٠٨ كم والراجح أنها تبلغ بحدود ٦٠٠كم حسب المصادر الرسمية العراقية [٥].

يبدأ خط الحدود العراقية – السورية من جنوب قرية خانك السفلى الواقعة على الجانب الغربي من نهر دجلة إمام بلدة فيشخابور[٦] وتنتهي في الجنوب عند نقطة التقاء الحدود العراقية – السورية –الأردنية في منطقة التنف[٧].

ويمر خط الحدود العراقية – السورية بالعديد من المناطق الحدودية وهي (فيشخابور، تل ابو ظاهر، ربيعة، بئر خطاف، كوهبل، سيباية، بئر قاسم، بارة، خزنة، الجاسمية، وادي ملحة، حليسة، سبخة الروضة، البوارة (غرب)، سبخة المكاسير، ابو فارس، سبخة، القائم)[٨].

ثانياً: مراحل ترسيم الحدود العراقية – السورية

يعود تاريخ الحدود العراقية – السورية إلى اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ [٩]. إذ حظيت مسألة تثبيت الحدود بين الدولتين باهتمام البريطانيين والفرنسيين بعد انهيار الدولة العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤–١٩١٨ وانحسر الخلاف بين بريطانيا وفرنسا حول لواء دير الزور [١٠].

توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق مؤقت بينهما في ١٩ أيلول ١٩١٩ والذي بموجبه تم اعتماد نهر الخابور حداً فاصلاً بين البلدين [١١]. وقد أدى هذه الاتفاق إلى ردود فعل في العراق

وسوريا فقد احتجت السلطات في بغداد مدعية بأن هذا الخط يقسم الوحدات العشائرية النازلة هناك [١٢] .

وفي سوريا فقد أشار علي الوردي إلى ذلك بقوله "في أوائل آذار ١٩٢٠ كتب الأمير فيصل بن الشريف حسين [١٣] إلى الجنرال اللنبيAllenby[١٤]في القاهرة يذكر له إن الحدود الحالية بين العراق وسوريا غير طبيعية لأنها تقسم العشائر الساكنة حولها إلى قسمين مما يؤدي إلى وقوع القلاقل واقترح عليه تأليف لجنة مختلطة من أعضاء عرب وبريطانيين لتعيين حدود أخرى مناسبة.

ابرق الجنرال اللنبي بهذا الاقتراح إلى لندن. فعاد الجواب إليه يأذن له بالموافقة على الاقتراح. وابرق اللنبي بالموافقة إلى الكولونيل ليجمن[١٥]Leachman الذي كان حاكماً عسكرياً على منطقة الفرات الأعلى.

ابرق ليجمن إلى مولود مخلص [١٦] في دير الزور يطلب منه إرسال وفد عربي لتعيين الحدود الجديدة" [١٧] .

ولهذا الغرض فقد سار مولود مخلص في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٠ من دمشق إلى دير الزور كحاكم عسكري ولإجراء المفاوضات مع حاكم البو كمال السياسي الكابتن مايلس لصرف النظر عن جعل الخابور حداً فاصلاً بين العراق وسوريا لأسباب عشائرية ويطلب الانسحاب إلى وادي حوران [١٨] .

وقد أشار إلى ذلك علي جودت الأيوبي[١٩] بقوله: "انه إثناء وجود مولود مخلص حاكماً عسكرياً لدير الزور طلب الحاكم العسكري البريطاني للفرات الأعلى الكولونيل ليجمن وفد من حكومة دير الزور ليباحثه في موضوع الحدود بين العراق وسوريا فقرر إرسالي مع تحسين علي [٢٠] للمفاوضات (فذهبنا إلى قرية عشارة) الواقعة على الحدود في جنوب البو كمال. واجتمعنا بالكولونيل ليجمن واتفقنا معه على ان يترك الانكليز ناحية البو كمال وهكذا تقرر انسحاب الجيش الانكليزي من البو كمال" [٢١] . وقد تم الاتفاق على إن تكون الحدود الجديدة عند ((كرد درناج)) وهي تقع على الفرات بالقرب من القائم وتبعد عن عانة شمالاً بخمسين ميلاً وبهذا أصبحت البو كمال والصالحية والميادين ضمن حدود سوريا [٢٢] وقد أطلق على هذا الاتفاق الذي وقع بين الأمير فيصل والكولونيل ليجمن في عام ١٩٢٠ باتفاق ليجمن [٢٣] .

كانت المفاوضات حول الحدود العراقية– السورية طويلة ومعقدة فقد أرسل مولود مخلص مرافقه محمد أمين العمري إلى البو كمال في ١٨ كانون الثاني ١٩٢٠ وزوده بكتاب إلى الكابتن مايلس حاكم البو كمال السياسي وقد طلب من العمري ان يبحث مع

مايلس قضية الحدود. وصل العمري إلى البو كمال فقابله الحاكم السياسي مايلس وسلمه الرسالة ثم شرح وجهة النظر العربية. وأشار إلى إن خط الحدود المقترح غير صحيح، لان الميادين والبو كمال هي جزء من لواء دير الزور ولهذا يرى حاكم دير الزور العسكري مولود مخلص إن يترك الانكليز البو كمال وإعادتها إلى لواء دير الزور وان تصحيح الحدود بين العراق وسوريا عند القائم. فأجاب الكابتن مايلس بان هذا الأمر ليس من صلاحياته ووعده بأنه سيكتب إلى المراجع العليا البريطانية بهذا الخصوص [٢٤].

وعند انعقاد مؤتمر سان ريمو في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ وفيه تنازلت فرنسا عن ولاية الموصل لبريطانيا مقابل إطلاق يدها في سوريا ولبنان [٢٥].

استمرت المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا ففي ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ توصل الجانبان إلى عقد معاهدة لوزان الأولى التي تناولت بعض القضايا المختلفة ومنها قضية الحدود بين العراق وسوريا [٢٦].

نصت المعاهدة في بندها الثاني على تشكيل لجنة مشتركة تعمل على الأرض لتخطيط الحدود العراقية – السورية [٢٧].

لقد تم تحديد الحدود العراقية – السورية على مرحلتين متتاليتين حيث تم في المرحلة الأولى تعيين خط الحدود السياسي بين المناطق المنتدبة لبريطانيا وفرنسا وثم في المرحلة الثانية تعديل مرور المسار لذلك الخط الدولي حيث كانت سلسلة جبال سنجار نقطة الخلاف بتبعيتها للعراق أم سوريا. وكان خط الحدود المحدد بموجب معاهدة لوزان قريباً من خط الحدود الحالي إلا انه كان يمر في وسط سلسلة جبال سنجار ويقسمها إلى شطرين [٢٨].

ان مسألة الحدود العراقية – السورية كانت على الدوام مدار مفاوضات طويلة بين بريطانيا وفرنسا خلال عامي ١٩٢٢ و١٩٢٣ [٢٩]. فقد اقترح القنصل الفرنسي العام في بغداد[٣٠] عام ١٩٢٣ على الحكومة الفرنسية تخطيط الحدود العراقية – السورية [٣١].

والى هذا المعنى أشار هنري دوبس[٣٢] المندوب السامي البريطاني إلى مسألة تعيين الحدود العراقية – السورية في رسالته المؤرخة في ٢١ كانون الثاني ١٩٢٣ إلى موسيه ده كان المندوب السامي الفرنسي لسوريا ولبنان الذي تناول فيها مسألة الحدود مقترحاً فرصة الاجتماع في مؤتمر القائم [٣٣] لتعيين الحدود مؤقتاً بين العراق وسوريا [٣٤].

وفي هذا الصدد استمرت عملية تخطيط الحدود العراقية – السورية من عام ١٩٢٧ حتى عام ١٩٣٠[٣٥] .

وفي عام ١٩٣١ حدث تقدم في المحادثات التي أجريت في باريس آنذاك حول قضايا الحدود العراقية – السورية والتي ما زالت معلقة وسادت تلك المحادثات تقدماً حيث قدم طلب إلى مجلس عصبة الأمم لأن تقوم بتعيين لجنة تشرع بتخطيط الحدود على الأساس الذي تم التوصل إليه سنة ١٩٢١ والفت اللجنة بناء على قرار مجلس عصبة الأمم في ٩ كانون الأول ١٩٣١ وقد عين السويسري الكولونيل يدرك ايزلن رئيس للجنة وعضوان احدهما اسباني والآخر سويدي [٣٦] .

استطاعت اللجنة إن تنجز مهماتها في شهر أيار ١٩٣٢ وقدمت توصياتها إلى مجلس عصبة الأمم الذي دقق في ٣ تشرين الأول ١٩٣٢ إثناء جلسته الثامنة والستين التقرير الذي قدمته لجنة الدراسة للحدود بين العراق وسوريا وكانت تلك التوصيات تنطوي على ضم منطقة سنجار برمتها إلى العراق وان تعوض سوريا عن أية ارض تسلخ عنها في أي مكان [٣٧] .

تم تثبيت خط الحدود العراقية – السورية عام ١٩٣٢ بعد قبول قرار صادر عن عصبة الأمم في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٣٢ [٣٨] .

ونظراً لمطالبة الحكومة العراقية بجبل سنجار كله فقد حضي موضوع الحدود العراقية السورية باهتمام كبير فأجري استفتاء شعبي على سكان الجبل كله وكانت النتيجة بجانب العراق وعلى ذلك اجري تعديل الحدود وتم الاتفاق النهائي على ضم جبل سنجار كله إلى العراق عام ١٩٣٣[٣٩] .

كانت مسألة تأمين تسوية قضية الحدود العراقية السورية تحضى باهتمام ورغبة الدول ذات العلاقة فقد وجهت حكومتا فرنسا (بصفتها ممثلة الدولة الواقعة تحت الانتداب) والعراق عريضة مشتركة إلى رئيس مجلس عصبة الأمم في ٩ شباط ١٩٣٣ بخصوص تسوية الحدود العراقية السورية وقد اقر مجلس عصبة الأمم بناء على ذلك قرار جاء فيه: (المجلس وبناء على الطلب الموقع من ممثلي المملكة المتحدة وفرنسا يفوض رئيسه ممارسة السلطات المقتضاة للشروع في تعيين احد رعايا دولة ثالثة عند الحصول عليه لترؤس اللجنة التي ستضطلع بأعباء تحديد الحدود بين سوريا والعراق على ان يكون مفهوماً ان لرئيس لجنة التحديد سلطات حكم وذلك طبقاً لاقتراح الدولتين المنتدبتين ذاتي العلاقة.

إن حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة صاحب الجلالة ملك العراق تتشرفان بان تلتمسا من رئيس المجلس القيام بالتعيين المنوه عنه في القرار آنف الذكر).

وبناء على الطلب الموقع من ممثلي الجانبين العراقي نوري السعيد [٤٠] والفرنسي ر. ماسكلي فقد عين ممثل ايطاليا وقد كان حينئذ رئيس المجلس بتاريخ ١٤ شباط ١٩٣٣ الكولونيل يدريك ايزلن السويسري الجنسية الذي كان قد ترأس في عام ١٩٣٢ لجنة الدراسة لهذه الحدود والتي اقر المجلس استنتاجاتها رئيساً للجنة تحديد الحدود العراقية السورية.

وفي الوقت نفسه فقد انتهت المحادثات التي جرت بين العراق وفرنسا من اجل استئناف إعمال التحديد وإنهائها بعقد اتفاق فرنسي – عراقي لتحديد الحدود العراقية السورية وقع في جنيف بسويسرا في ٣ تموز ١٩٣٣ [٤١].

وفي آذار ١٩٣٣ قدم الموصل الكولونيل كردوني Kardoni مندوب المفوض السامي الفرنسي مع وفد سوري للمذاكرة مع سلطات لواء الموصل حول قضايا الحدود العراقية – السورية ونتيجة للمباحثات تقرر تقسم الحدود إلى منطقتين الأولى (المنطقة الشمالية) وتشمل قضاء تلعفر في العراق وقضاء عين دور في سوريا والثانية (المنطقة الغربية) وتشمل قضاء سنجار ولواء الاحسجة. وتقرر مواصلة الاتصال بين موظفي الإدارة لدى الجانبين وإذا حصل اختلاف بينهما تحال القضية إلى سلطات اللواء في الموصل ودير الزور على إن تجتمع اللجنة كل شهرين مناوبة بالبلدين وباشرت لجنة الحدود المشكلة إعمالها في أيار ١٩٣٣ [٤٢].

وفي ١٢ تشرين الثاني ١٩٣٣ وقع نوري السعيد رئيس الوزراء العراقي وفرنسيس همفيرزHumfez[٤٣] السفير البريطاني في العراق وبونسوPonso المفوض السامي للجمهورية الفرنسية بسوريا على اتفاق حدود بين العراق وسوريا [٤٤].

وبموجب هذا الاتفاق فقد جرى تثبيت الحدود بين العراق وسوريا والممتدة من جبل التنف (الدعامة رقم ١) حتى منطقة فيشخابور (الدعامة رقم ٨٦) [٤٥].

استمر عقد الاجتماعات التنسيقية بين البلدين لحل الإشكالات الحدودية وإعادة نصب دعامات الحدود ولهذا الغرض فقد شكلت لجان عراقية سورية فرنسية في أيلول ١٩٣٧ وآذار ١٩٣٨ [٤٦].

وفي ٢٠ نيسان ١٩٥١ تقرر إن يكون تثبيت الحدود العراقية السورية استناداً إلى محضر الاجتماع المنعقد في تلعفر ما بين الأراضي السورية في منطقة قضاء ديربك والأراضي العراقية ضمن قضاء تلعفر وتنفيذاً لما ورد في محضر اجتماع القامشلي في ٤ أيار ١٩٥١ على إن يكون الاجتماع على خط الحدود [٤٧].

تقرر في هذا الاجتماع تثبيت دعامات الحدود العراقية – السورية وقد حضر الاجتماع مندوبان فنيان من الجانبين العراقي والسوري وقد اتفقا على وضع خطة مشتركة تقوم بتنفيذها لجان فنية مشتركة وتتحمل نفقات هذه اللجان الحكومتان العراقية والسورية وذلك لإعادة إنشاء الدعامات المهدمة ووضع دعامات جديدة [٤٨].

واستناداً للكتاب الذي أرسله عبدالكريم العائدي محافظ دمشق إلى متصرف لواء الدليم في ٣ و ٤ تموز ١٩٥٢ اتخذ الجانب السوري مقررات بتثبيت دعامات الحدود في أراضي حويجة الباغور بصورة مؤقتة في قضاء البو كمال لحين تثبيتها بصورة نهائية من قبل اللجنة الفنية المختصة [٤٩].

استمرت عمليات تثبيت دعامات الحدود العراقية – السورية ففي ١٦ أب ١٩٥٨ أرسلت وزارة الخارجية العراقية كتاباً إلى الجانب السوري لبيان رأيه حول الموضوع [٥٠]. كما أرسل هاشم جواد [٥١] وزير الخارجية العراقي كتاباً إلى الجمهورية العربية المتحدة في ٢٦ آذار ١٩٦٠ حول تثبيت دعامات الحدود العراقية – السورية [٥٢].

لم تتوقف الاجتماعات الخاصة بالحدود العراقية – السورية بين الجانبان ففي كتاب مديرية ناحية ربيعة المؤرخ في ١٠ أب ١٩٦٠ ومديرية ناحية تل كوجك في ١٣ كانون الثاني ١٩٦٠ والمتضمن موافقة الجانبان على عقد الاجتماع المشترك على الحدود العراقية السورية في ١٣ أب ١٩٦٠ على الحدود المشتركة بين قريتي المحمودية العراقية والعثمانية السورية واتفق الطرفان على ان التوبا الحجرية الموضوعة هي الحد الفاصل بين العراق والجمهورية العربية المتحدة ما بين الدعامتين ٧٧ و٧٨ [٥٣]. كما عقدت اجتماعات تنسيقية بين العراق و الجمهورية العربية المتحدة لحل الإشكالات الحدودية منها ما عقدت بتواريخ ٢٤ آذار و٢٠ أيار و٩ حزيران و١٨ أيلول من عام ١٩٦٢ [٥٤].

كان بقاء الحدود العراقية – السورية دون دعامات مثبتة لتبيان خطوطها معالمها لايزال يحدث الكثير من المشاكل بالنسبة لسلطات ورعايا البلدين ولاشك إن مسألة استغلال الأراضي

المتاخمة للحدود وعائديتها كثير ما كان موضوع نزاع بين مواطني البلدين.

إن عائدية تلك الأراضي وإيجاد حل للنزاع حولها هي عدم وجود دعامات على الحدود. الأمر الذي دفع وزارة الداخلية العراقية إلى التأكيد على الجانب السوري على ضرورة عقد اجتماعات متكررة لتثبيت دعامات الحدود [٥٥].

وفي ٢٧ تشرين الأول ١٩٧١ اختتمت لجنة الحدود العراقية – السورية المشتركة اجتماعاتها التي كانت قد بدأت في مدينة الحسكة شمال سوريا وتوصلت إلى اتفاق تام حول موضوع تثبيت دعامات الحدود وإعادة الدعامات المفقودة إلى مواقعها القديمة من قبل الفرق الفنية في البلدين [٥٦].

وبعد ما يقارب ربع قرن من القطيعة بين العراق وسوريا لأسباب سياسية وقعت لجنة الحدود العراقية السورية في تموز عام ٢٠٠٠ اتفاقاً نهائياً لتثبيت الحدود بين البلدين على أساس محضر عام ١٩٩٥ وذلك في ختام اجتماع عقد في العراق ولم يعلن عنه وقد تم في هذا الاجتماع تثبيت ٢٢ نقطة حدودية استناداً إلى ترسيم الانتدابين البريطاني والفرنسي لعام ١٩٢٣ وان التخطيط الجديد القديم أعاد إلى كل من الجانبين بعض الأراضي التي كانت تقع في أراضيه وتتضمن أراضي زراعية فقد استعاد الجانب السوري بئر نفطية باسم صفية – ٣٩ كان العراق يستثمرها معتقداً أنها تقع ضمن أراضيه.

لقد ضمت لجنة الحدود العراقية – السورية مسئولين من وزارتي الخارجية والدفاع وخبراء المساحة والمصالح العقارية علماً إن هذه اللجنة تأسست بشكل غير علني عام ١٩٩٢ إلى إن وقع الجانبان اتفاقاً في دمشق في كانون الأول ١٩٩٥.

تضمن الاجتماع الختامي الذي عقد في العراق الموافقة على محاضر الاجتماعات السابقة وإزالة التجاوزات الحدودية والتأكد من إزالة الساتر الترابي العراقي وإقامة ساتر جديد مع التعهد بعقد اجتماعات دورية لتلافي أي تجاوزات وفق الاحداثات الهندسية التي تم تحديدها فنيا [٥٧].

مما تقدم نلاحظ إن الحدود العراقية – السورية كانت اقل حدود عراقية عرضة للتغيير ربما كان ذلك بسبب الخلاف الذي كان حاصلاً بين البلدين.

الخاتمة

تمتد الحدود العراقية – السورية والتي يبلغ طولها ما يقارب ٦٠٠ كم من الجنوب من نقطة التقاء الحدود (العراقية – السورية – الأردنية) عند جبل التنف باتجاه الشمال لتنتهي عند نقطة التقاء الحدود (العراقية – السورية – التركية) .

رسمت الحدود العراقية – السورية من قبل سلطتي الانتداب البريطاني والفرنسي استناداً إلى مصالحهما التي ثبتت ضمن معاهدة سايكس بيكو ١٩١٦ .

وقد استقرت الحدود العراقية – السورية بالشكل الحالي استناداً إلى اتفاقيتين أساسيتين هما معاهدة لوزان في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ والتي حددت خط الحدود بين العراق وسوريا واتفاقية عام ١٩٣٣ بشأن تعديل مسار خط الحدود العراقي السوري.

لقد استندت كل الاتفاقيات والاجتماعات التي عقدت بين العراق وسوريا بخصوص ترسيم الحدود العراقية – السورية فيما بعد بما فيها الاجتماع غير المعلن في تسعينيات القرن العشرين إلى اتفاقيتين أساسيتين هما معاهدة لوزان عام ١٩٢٠ واتفاقية الحدود عام ١٩٣٣ .

الملاحق

الملحق رقم (١) الحدود العراقية – السورية بموجب اتفاقية ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ و ٣ تموز ١٩٣٣

المصدر: عمار العظماوي: الحدود العراقية – السورية

الملحق رقم (٢) تعمير دعامات الحدود العراقية – السورية

المصدر: وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفة رقم ٤/١/٥

الملحق رقم (٣) دعامات الحدود العراقية – السورية

المصدر: وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفة رقم ٤/١/٥

الملحق رقم (٤) اجتماع الحدود

المصدر: الجمهورية السورية، وثائق الدولة، وزارة الداخلية، قضايا الحدود، الملفة د١/٤/١٠٥

الملحق رقم (٥) تثبيت دعامات الحدود العراقية – السورية

المصدر: وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفة رقم ٤/١/٥

الملحق رقم (١)

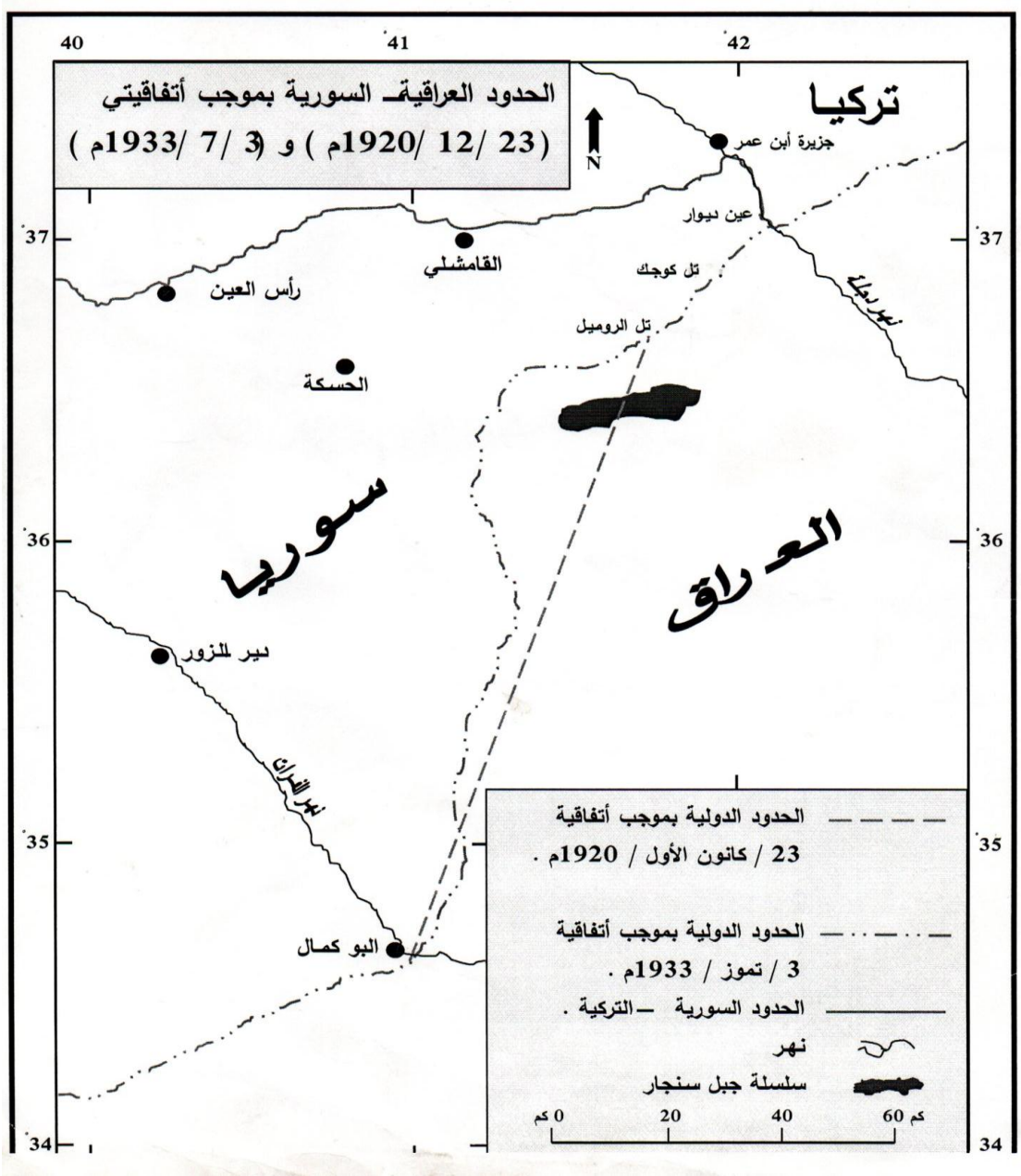
الحدود العراقية ـ السورية بموجب أتفاقيتي
(23 /12 /1920م) و (3 /7 /1933م)
تركيا
سوريا
العراق
جزيرة ابن عمر
عين ديوار
القامشلي
رأس العين
تل كوجك
تل الروميل
الحسكة
دير الزور
البو كمال
N
40
41
42
37
36
35
34
الحدود الدولية بموجب أتفاقية
23 / كانون الأول / 1920م .
الحدود الدولية بموجب أتفاقية
3 / تموز / 1933م .
الحدود السورية ـ التركية .
نهر
سلسلة جبل سنجار
0 كم
20
40
60 كم

الملحق رقم (٢)

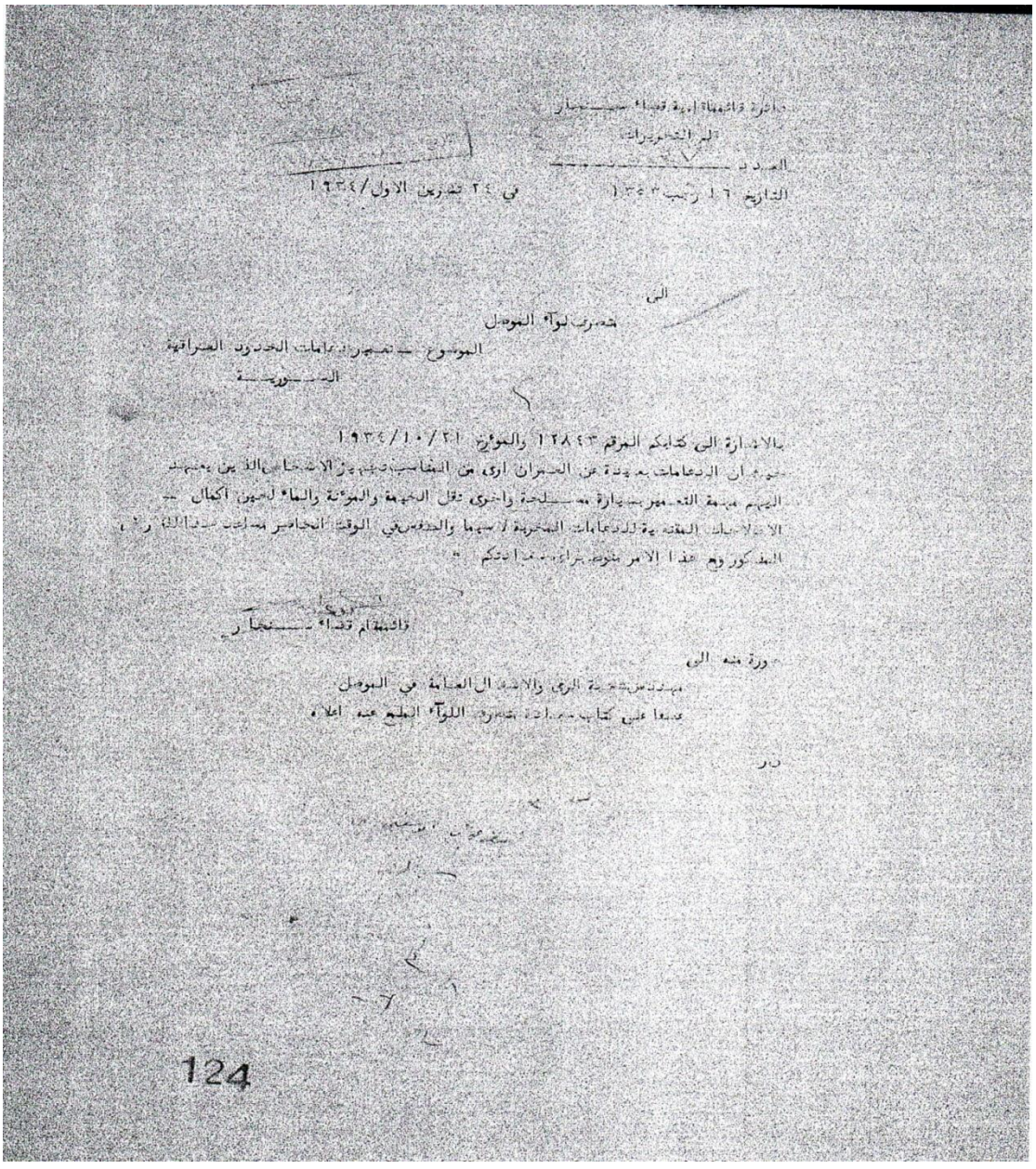

124

الملحق رقم (٣)

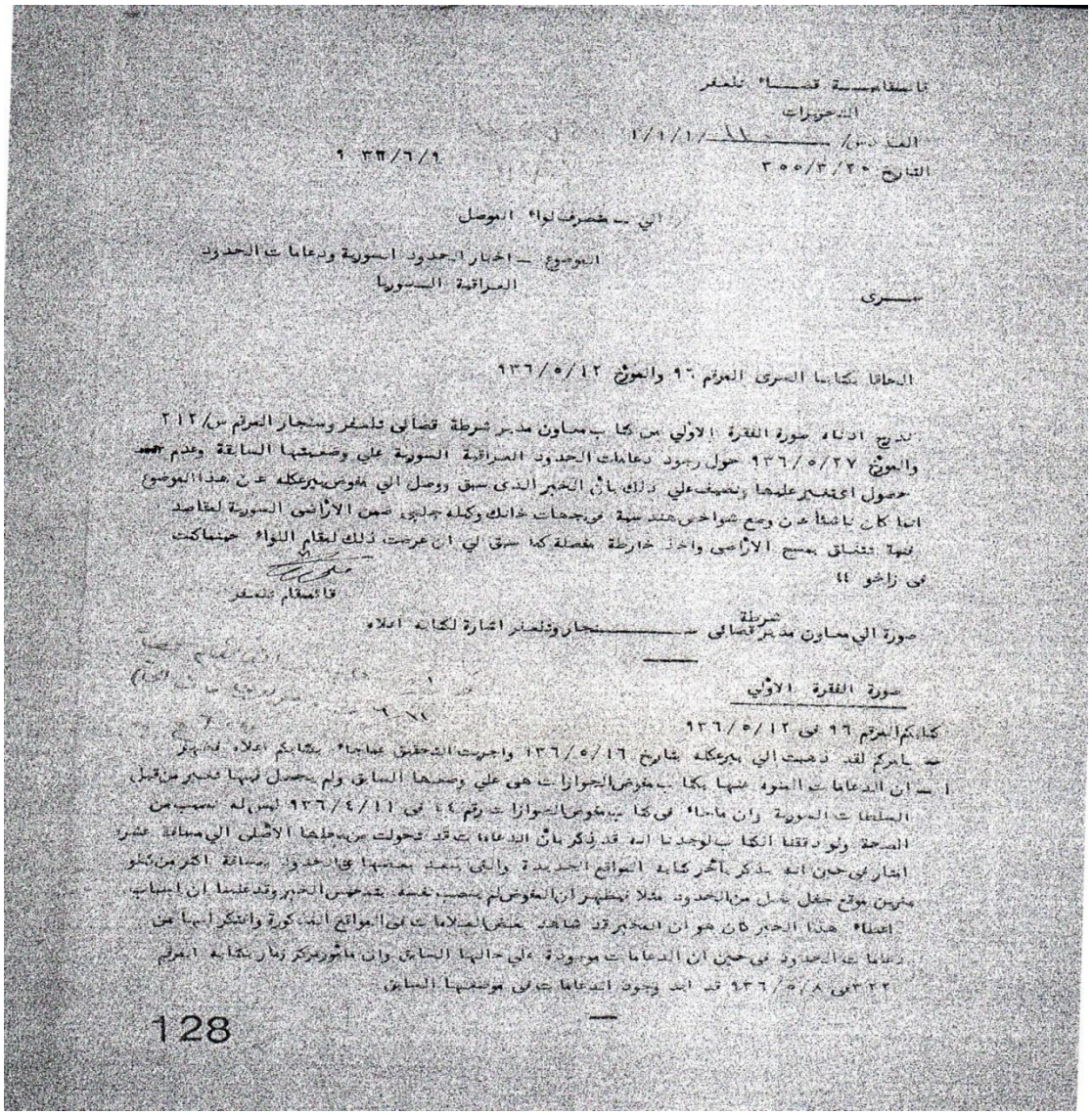

قائمقامية قضاء خانقين
الشؤون
العدد س/ ١/١/١/٨٨
التاريخ ٢٠/٣/٣٥٥

٩/٦/٣٣٢

الى / مقصرف لواء الموصل

الموضوع / اخبار الحدود السورية ودعامات الحدود العراقية السورية

سري

الحاقا بكتابنا السري العدد ٩٦ والمؤرخ ١٢/٥/٩٣٦

تدرج ادناه صورة الفقرة الاولي من كتاب معاون مدير شرطة قضائي دلمغر وسنجار العدد س/ ٢١٢ والمؤرخ ٢٧/٥/٩٣٦ حول رجود دعامات الحدود العراقية السورية علي وضعيتها السابقة وعدم حصول اي تغيير عليها وتضيف علي ذلك بان الخبر الذي سبق ووصل الي مقوض يبرعكله عن هذا الموضوع انما كان ناشئا عن وضع شواخص جديدة في جهات خانك وكيله جلبو ضمن الاراضي السورية لمقاصد فيها تتفاق بمسح الاراضي واخذ خارطة مفصلة كما سبق لي ان عرضت ذلك لمقام اللواء حينما كنت في زاخو ؟؟

قائمقام خانقين

شرطة
صورة الي معاون مدير قضائي سنجار ولمصلحة امارة لكاية اعلاه

صورة الفقرة الاولي

كتابكم العدد ٩٦ في ١٢/٥/٩٣٦

١ - يامركم لقد ذهبت الي بيرعكله بتاريخ ١٦/٥/١٣٦ واجريت التحقيق عما جاء بكتابكم اعلاه فظهر ان الدعامات المشار اليها بكتابكم هي علي وضعيتها السابق ولم يحصل فيها تغيير من قبل السلطات السورية وان ماجاء في كتاب مقوض الجوازات رقم ٤٠ في ١١/٤/٩٣٦ ليس له سبب من الصحة ولو دققنا الكتاب لوجدنا انه قد ذكر بان الدعامات قد تحولت من محلها الاصلي الي مسافة عشرة امتار في حين انه يذكر بآخر كتابه المواقع الجديدة والتي يبعد بعضها عن الحدود بمسافة اكثر من كلو مترين موقع جغل جل من الحدود مثلا يظهر ان المقوض لم يتعب نفسه بتدقيق الخبر وتدقيقها ان اسباب اعطاء هذا الخبر كان هو ان المخبر قد شاهد بعض العلامات في المواقع المذكورة واعتبرها من دعامات الحدود في حين ان الدعامات موجودة علي حالها السابق وان ماشوهد كان زيادة العدد ٣٣٢ في ٨/٥/٩٣٦ قد ايد وجود الدعامات في موقعها السابق.

128

الملحق رقم (٤)

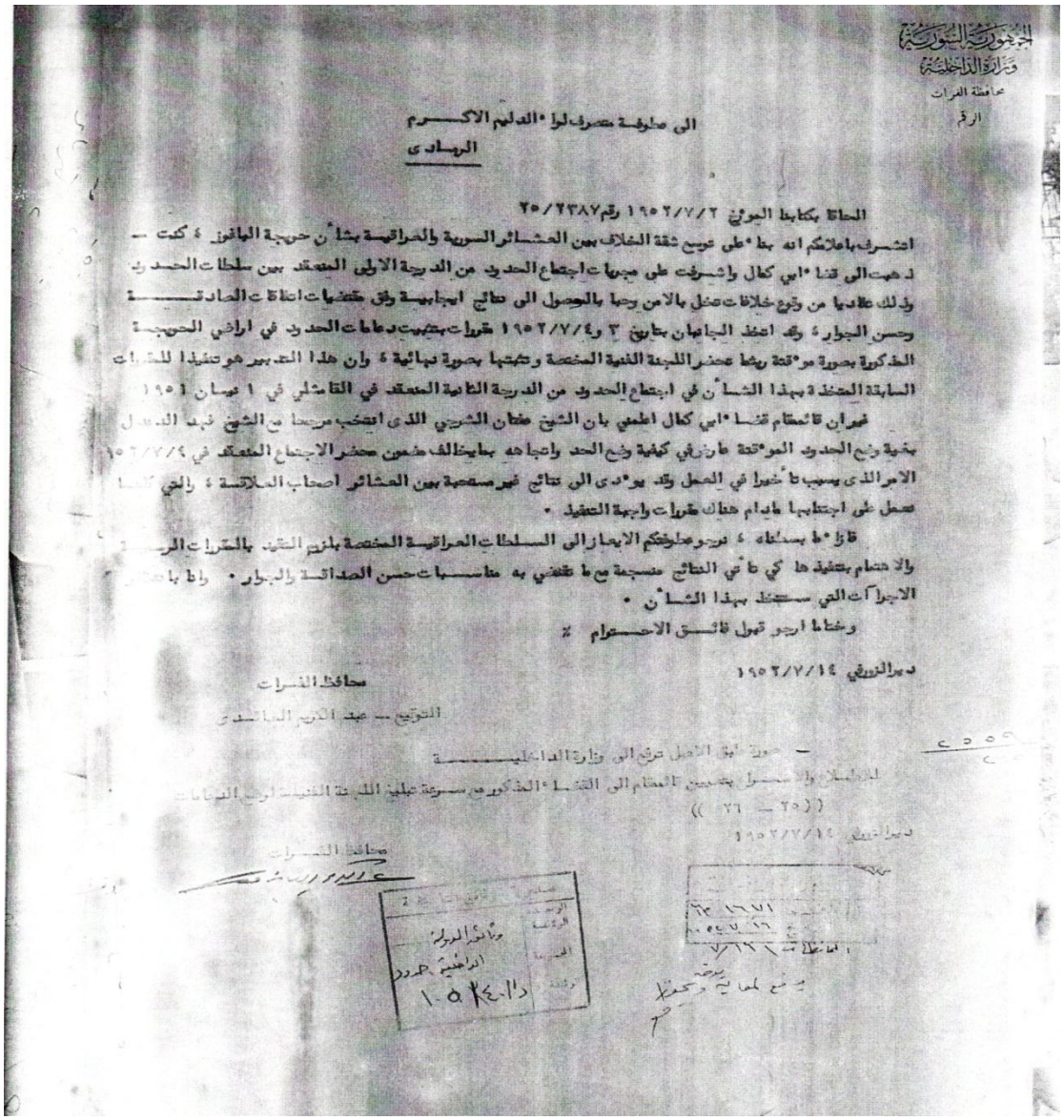

الجمهورية السورية
وزارة الداخلية
محافظة الفرات
الرقم

الى حضرة متصرف لواء الدليم الاكرم
الرمادي

المحاط بكتابكم المورخ ٢/٧/١٩٥٢ رقم ٢٣٨٧/٢٥ اشرف باعلامكم انه بناء على توسط ثقة الحلاف بين العشائر السورية والعراقية بشأن خروجة الماشية ، كنت ذهبت الى قضاء ابي كمال واشرفت على مجريات اجتماع الحدود من الدرجة الاولى المنعقد بين سلطات الحدود وذلك تلافيا من وقوع خلافات تخل بالامن رجاء الوصول الى نتائج ايجابية وفق مقتضيات اتفاقات الصداقة وحسن الجوار ، وقد اتخذ الجانبان بتاريخ ٣ و٤/٧/١٩٥٢ قرارات بتثبيت دعامات الحدود في اراضي الخروجة المذكورة بصورة مؤقتة ريثما يحضر اللجنة الفنية المختصة وتثبتها بصورة نهائية ، وان هذا التدبير هو تنفيذا للقرارات السابقة المتخذة بهذا الشأن في اجتماع الحدود من الدرجة الثانية المنعقد في القامشلي في ١ نيسان ١٩٥١

غير ان قائمقام قضاء ابي كمال اطلعني بان الشيخ عثمان الشريدي الذي انتخب مرجعا من الشيخ فهد الهذال بخصوص وضع الحدود المؤقتة طرأ في كيفية وضع الحد واتجاهه بما يخالف مضمون محضر الاجتماع المنعقد في ٤/٧/١٩٥٢ الامر الذي يسبب تأخيرا في العمل وقد يؤدي الى نتائج غير مستحبة بين العشائر اصحاب العلاقة ، راجين العمل على اجتنابها مادام هناك قرارات واجبة التنفيذ .

فارجو بسخاء ، توجيه حضرتكم الابعاز الى السلطات العراقية المختصة بلزوم التقيد بالقرارات المرعية والاهتمام بتنفيذها كي تأتي النتائج منسجمة مع ما تقضي به مناسبات حسن الصداقة والجوار . واخذ بالاجراءات التي ستتخذ بهذا الشأن .

وتفضلوا ارجو قبول فائق الاحترام ٪

دير الزوري في ١٤/٧/١٩٥٢

محافظ الفرات

التوقيع — عبد الكريم الباشا

الملحق رقم (٥)

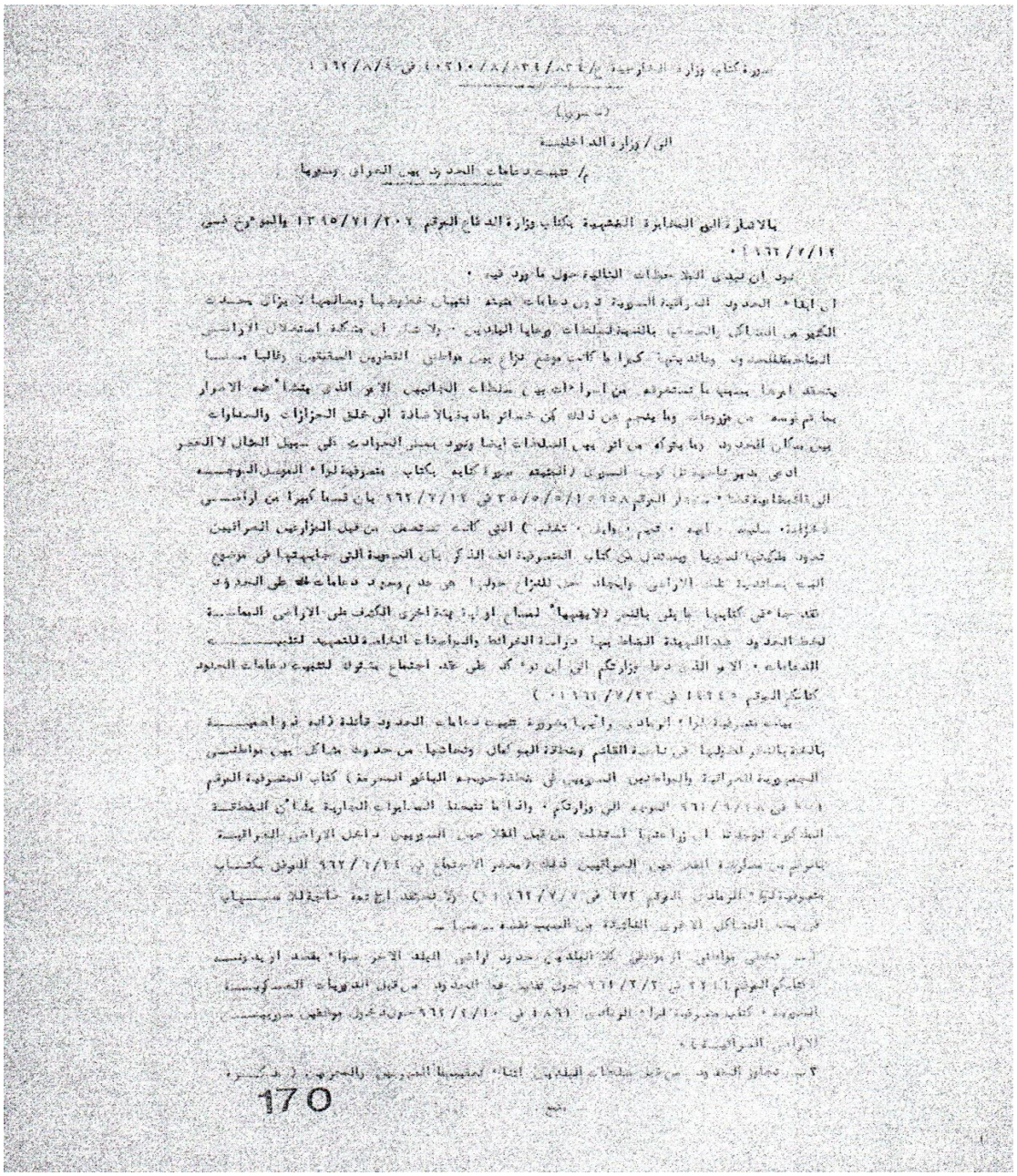

سورية كتاب وزارة الداخلية ر/٤٥٤/٣٤/٨/٤٠٢١٠ في ٤/٨/١٩٦٢

(سورية)

الى / وزارة الداخلية

م/ تشبيث دعامات الحدود بين العراق وسوريا

بالاشارة الى المذكرة المشتركة بكتاب وزارة الدفاع الرقم ٢٠٢/٧١/١٣٩٥ والمؤرخ في ١٤/٢/١٩٦٢ .

يرجى ان تبدي الملاحظات التالية حول ما ورد فيه .

ان ابقاء الحدود العراقية السورية دون دعامات يجعل تخطيطها ومعالمها لا يزال محددة الكثير من الاماكن الصحراوية بالنسبة لسلطات وعايا البلدين . ولا شك ان مذكرة استغلال الاراضي المتاخمة للحدود وبالتالي كثيرا ما كانت موضع نزاع بين مواطني القطرين المتقربين وغالبا ما يتعقد امرها بسبب ما تستغرقه من اجراءات بين سلطات البلدين الامر الذي يفتح ابواب الاضرار بما تم توسمه من مزروعات وما ينجم عن ذلك من خسائر مادية بالاضافة الى خلق الحزازات والعداوات بين سكان الحدود وما يتولاه من اثر بين السلطات ايضا ويجد بعض الحوادث على سبيل المثال لا الحصر

ان مديرية ناحية تل كوجر السورية (المشتهة سورية) كتابها بكتاب مديرية لواء الموصل الرقمية الى القيمقامية قضاء ... برقم ١٥٨٣ ر/٥/١/٥٠٣٥٠ في ١٤/٧/١٩٦٢ بان قسما كبيرا من اراضي قرية ... سليمان ... تعيم ... وابار ... تعلق) التي كانت تستغل من قبل المزارعين العراقيين تحدد طبيعيا بمحاذاة لسوريا بمحاذاة من كتاب المتصرفية الف الذكر بان الصعوبة التي تعترضها في موضوع البت بمسالة ضم الاراضي وايجاد حل للنزاع حولها هي عدم وجود دعامات على الحدود فقد جاء في كتابها ما يلي بالنص (لا يفهمها) لسماع اولا بمذكرة اخرى الكشف على الاراضي المتعاقدة لخط الحدود عند الضرورة الشاهد بها دراسة الخرائط والمواصفات الخاصة للتشبيث دعامات الحدود . الامر الذي دعا وزارتكم الى ان توافق على عقد اجتماع يتولى لتشبيث دعامات الحدود كتابكم الرقم ١٤٤٥ في ٢٣/٧/١٩٦٢)

بهذا تتشرف لواء الرمادي راجية ضرورة تشبيث دعامات الحدود فائدة زائدة نوا اهمية بالغة بالنظر لطبيعتها في ناحية القائم وضاقة اليوكمان وتعاديها من حدود شاكر بين مواطني الجمهورية العراقية والمواطنين السوريين في ناحية حويجه الباكور السورية) كتاب المتصرفية الرقم ... في ١٤/٧/١٩٦٢ المرفوع الى وزارتكم . واذا ما تشبثت الدعامات الحدودية يمكن ان تضاف البلدين الوجدانا ان وزارتها استغلت من قبل الفلاحين السوريين داخل الاراضي العراقية بالرغم من مسؤولية المخاتير بين الجانبين فقد (محضر الاجتماع في ١٤/٢/١٩٦٢ الموقع بكتاب متصرفية لواء الرمادي الرقم ٤٧٢ في ٧/٧/١٩٦٢) ان تحديد اي زيادة حاجة للاستيلاء في بعض الحالات الاخرى المتأخرة من الصعب تقدير مساحتها .

ان تحديد مواصلتي ان يوافق كل البلدين حدود اراضي البلد الاخر سواء بقصد ازيد ونسبة لكتابكم الرقم ١١٤٢٢ في ٢/٢/١٩٦٢ بشان تقارير عن الحدود من قبل الدوريات العسكرية السورية . كتابه متصرفية لواء الرمادي الرقم ١٨٩١ في ١٠/٤/١٩٦٢ حول دخول مواطنين سوريين الاراضي العراقية .

٣- تجاوز الحدود من قبل سلطات البلدين ابتناء لمتسببها السوريين والعراقيين (ذكرت

170

- ٩٥٢ -

هوامش البحث

(١) ابن منظور، لسان العرب، ج٤، (القاهرة ١٣٠٠هـ)، ص١١٥ ؛ محمد ازهر سعيد السماك، الجغرافية السياسية الحديثة، (جامعة الموصل ١٩٩٣)، ص ص٩٤-٩٥.

(٢) عبدالمنعم عبدالوهاب وصبري فارس الهيتي، الجغرافية السياسية، (جامعة الموصل ١٩٨٩)، ص١٢٥.

(٣) فكرت نامق عبدالفتاح، سياسة العراق في المنطقة العربية، (بغداد ١٩٨١)، ص٣١.

(٤) للتفاصيل ينظر: طه الهاشمي، مفصل جغرافية العراق، (بغداد ١٩٣٠) ؛ محمد السيد عمر، العراق والبلاد المجاورة، (بغداد ١٩٤٤) ؛ محمود فهمي درويش، دليل الجمهورية العراقية لسنة ١٩٦٠، (بغداد ١٩٦٢) ؛ ابراهيم احمد سعيد، "الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في اقليم المشرق العربي (تاريخاً وحضارة)"، مجلة جامعة دمشق ؛ المجلد ٣٠، العدد ١+٢، دمشق ٢٠١٤ ؛ حميدة عبدالحسين محمد، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول حدوده العربية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة ٢٠١٦ ؛

International Boundary Study, Iraq –Syria Boundary, No: 98, 15/4/1970, U.S. Department of State, Bureau of Intelligence and Research, issued by the Geographer.

(٥) جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، (بغداد ١٩٩٥).

(٦) فيشخابور بلدة عراقية في محافظة دهوك شمال العراق تشتهر المدينة كنقطة عبور دولية هامة حيث تقع على نقطة الحدود الثلاثية بن العراق وسوريا وتركيا

https: Wikipedia.org

(٧) فواد الراوي، المعجم المفهرس للمعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق والعهود والأحلاف التي ارتبط بها العراق مع الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الأجنبية من عام ١٩٢١، ج٣، (بغداد ١٩٧٥)، ص ص٥٦٨-٥٦٩ ؛ عمار شريف كاظم العظماوي، الحدود العراقية – السورية دراسة في الجغرافية السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٧، ص٧١.

(٨) حميدة عبدالحسين محمد، "تأثير موقع الجوار الجغرافي على العلاقات العراقة السورية"، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢٣، جامعة الكوفة، ص ص٥١-٥٢.

(٩) غسان العطية، العراق نشأة الدولة ١٩٠٨-١٩٢١، ترجمة عطا عبدالوهاب، (لندن ١٩٨٨)، ص٣٩٠ ؛ غانم محمد الحفو، "العراق وجيرانه نبذه تاريخية في تطور علاقات العراق الإقليمية بين الحربين ١٩١٩-١٩٣٩"، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، العدد ١، آذار ٢٠٠٤، ص٥ ؛ نمير طه ياسين، "العراق

وإشكالية الحدود مع دول الجوار دراسة تاريخية"، مجلة التربية والعلم، المجلد ٢٠، العدد١، ٢٠١٣، ص١٣٠.

(١٠) "وثائق من التاريخ"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٩، بيروت، أيار ١٩٨٠، ص٥٧.

(١١) فيليب ويلارد ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، (بيروت ١٩٤٩)، ص١٩٦ ؛ المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، (بيروت ١٩٧١)، ص٤٠٥.

(١٢) ألف دي ل .رش وجين بريشود ، العراق في سجلات الوثائق البريطانية ١٩١٤–١٩٦٦ ، المجلد الثاني ١٩١٨–١٩٢١ ، ترجمة كاظم سعدالله ، (بغداد ٢٠١٣) ، ص٢٨٢؛العطية، المصدر السابق، ص٣٩١.

تعد عشائر شمر وعنزة والدليم والعكيدات من ابرز العشائر القاطنة على خط الحدود العراقية –السورية ينظر مسعود ضاهر: المشرق العربي المعاصر من البداوة إلى الدولة الحديثة، (بيروت ١٩٨٦)،ص١٧٦

(١٣) الملك فيصل الأول بن حسين بن علي الهاشمي ثالث أبناء شريف مكة الحسين بن علي وأول ملوك العراق (١٩٢١–١٩٣٣) ولد في مدينة الطائف في المملكة العربية السعودية في ٢٠ أيار ١٨٨٣ ترأس الحكومة العربية في دمشق (آذار ١٩٢٠ – تموز ١٩٢٠) توفي في سويسرا في ٨ أيلول ١٩٣٣. للتفاصيل ينظر: عبدالمجيد كامل التكريتي، الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة ١٩٢١–١٩٣٣، (بغداد ١٩٩١)

(١٤) ادموند اللنبي: ولد في ٢٣ نيسان ١٨٦١ هو ضابط وأداري بريطاني اشتهر بدوره في الحرب العالمية الأولى عمل كمندوب سامي بريطاني في مصر بعد تعاقده عام ١٩٢٥ عاد إلى انكلترا توفي في ١٤ أيار ١٩٣٦.

https:wikipedia.org

(١٥) جيرالد ليجمن: ولد عام ١٨٨٠ كان ضمن أول بعثة رئيسية في جنوب شبه الجزيرة العربية عام ١٩٠٩ عين الحاكم العسكري الأول لكردستان وقد اغتاله الشيخ ضاري المحمود قرب الفلوجة في ١٢ أب ١٩٢٠. للتفاصيل ينظر: اسعد الفارس، الكولونيل ليشمان والدرب الطويل إلى بغداد، (الكويت ٢٠٠٩).

(١٦) مولود مخلص باشا ولد في مدينة الموصل عام ١٨٨٥ بدأ دراسته الأولية ثم دخل المدرسة الإعدادية الأميرية عام ١٨٩٥ يعتبر من رجالات الثورة العربية عام ١٩١٦. بعد تشكيل الحكومة العراقية عاد مولود مخلص في ٢١ تموز ١٩٢١ إلى بغداد وأصبح عضوا في مجلس النواب والأعيان. للتفاصيل ينظر: محمد حسين الزبيدي، مولود مخلص باشا ودوره في الثورة العربية الكبرى وتاريخ العراق المعاصر، (بغداد ١٩٨٩)

(١٧) علي الوردي، لمحات لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٥، (بيروت ٢٠٠٥)، ص١٥٣.

(١٨) الزبيدي، المصدر السابق، ص١٦٨.

(١٩) علي جودت الأيوبي ولد في ١٨٨٦ وهو احد السياسيين العراقيين إثناء العهد الملكي في العراق شغل منصب رئيس الوزراء ثلاث مرات من وزير للمالية والداخلية والخارجية كما عين متصرفاً لألوية الحلة والنجف وكربلاء والموصل وديالى والبصرة توفي في بيروت في ٣ آذار ١٩٦٩ .للتفاصيل ينظر: جمعة عليوي فرحان ساجت الدليمي: علي جودت الأيوبي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد ١٩٩٧.

(٢٠) تحسين علي: ولد في بغداد عام ١٨٩٠ دخل المدرسة العربية في بغداد وانتسب إلى المدرسة العسكرية في الأستانة اشترك في ثورة الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦ كما اشترك في حركة دير الزور عام ١٩٢٠ وعندما قامت حركة مايس ١٩٤١ كان متصرفاً للواء الموصل وقد أحيل إلى التقاعد لمواقفه السلبية من الحركة ثم أعيد إلى منصبه على اثر فشل الحركة .للتفاصيل ينظر: تحسين علي، مذكرات تحسين علي، (بيروت ٢٠٠٤).

(٢١) علي جودت الأيوبي، ذكريات، (بيروت ١٩٦٧)، ص٩٤ ؛رش وبرشود ، المصدر السابق ،ص٢٨٨.

(٢٢) الوردي، المصدر السابق، ج٥، ص١٥٣.

(٢٣) ستيفن همسلي لونكريك، تاريخ سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، (بيروت ١٩٧٨)، ص١٨٢ ؛ عمار علي السمر، منطقة الجزيرة السورية خلال الانتداب الفرنسي ١٩٢٠-١٩٤٥ دراسة سياسية اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ٢٠١١، ص٥٣.

(٢٤) الفارس، المصدر السابق، ص٢٢٥.

(٢٥) جاسم محمد حسن العدول وآخرون، تاريخ الوطن العربي المعاصر، (الموصل ١٩٨٦)، ص٢٥ ؛ "اتفاق فرنسا وانكلترا على الحدود بين سورية ولبنان وفلسطين والعراق"، مجلة تاريخ العرب والعالم، العدد ١٩، بيروت، أيار ١٩٨٠، ص٤٠.

(٢٦) محمد جميل بيهم: الانتدابات في العراق وسوريا انكلترا وفرنسا، (بيروت ١٩٣١)، ص ص٧١-٧٢.

(٢٧) السمر، المصدر السابق، ص٧٤.

(٢٨) جاسم محمد الخلف، محاضرات في جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، (القاهرة ١٩٥٩)، ص٤٣٠.

(٢٩) ايفا واني واديث بينروز: العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية ١٩١٦-١٩٧٥، ترجمة عبدالمجيد حسيب القيسي، ج١، (بيروت ١٩٨٩)،

ص١١٤.

(٣٠) لم يشر المصدر إلى اسمه

(٣١) ضاهر: المصدر السابق، ص ص١٥٧–١٥٨.

(٣٢) هنري دوبس: ولد عام ١٨٧١ وهو سياسي وعسكري بريطاني تقلد مناصب مهمة في الهند وايران وافغانستان شغل منصب المندوب السامي البريطاني في العراق بين عامي ١٩٢٣–١٩٢٩ توفي عام ١٩٣٤. للتفاصيل ينظر: انعام محمد علي السلمان، اثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣–١٩٢٩، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ١٩٩٧.

(٣٣) دار الكتب والوثائق، بغداد، البلاط الملكي، الملفة ٣١١/١١٧١، و٤ ص١٦.

(٣٤) المصدر نفسه

(٣٥) ضاهر، المصدر السابق، ص١٥٩.

(٣٦) لم يشر المصدر إلى أسماء أعضاء اللجنة. ستيفين همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠–١٩٥٠، ج١، (بغداد ١٩٨٠)، ص٣٥٥.

(٣٧) الراوي، المصدر السابق، ج٣، ص٥٤١.

(38) Abid Al-marayaty, A Diplomatic History of Iraq, (New York 1961), p.57 ;

قحطان احمد سلمان، السياسة الخارجية العراقية من ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣، (القاهرة دت)، ص١٧٣.

إن هذا الإجراء جاء تماشيا مع الظروف والمتغيرات التي حتمت على الدول المنتدبة بريطانيا وفرنسا تحويل حدود المنطقة العربية الإدارية الى حدود ذات صفة سياسية لتكون بين مناطق الانتداب دون إن يكون للسكان رأي أو وجهة نظر في ذلك. محمد عوض الهزايمة ، قضايا دولية تركة قرن مضى وحمولة قرن اتى ، (عمان ٢٠٠٧) ، ص١٢٣ .

(٣٩) العظماوي، المصدر السابق، ص٧٠.

(٤٠) نوري السعيد: سياسي عراقي ولد في بغداد عام ١٨٨٢ شغل منصب رئاسة الوزراء في العراق خلال العهد الملكي ١٤ مرة تخرج من المدرسة العربية في اسطنبول ساهم في ثورة الشريف حسين بن علي عام ١٩١٦ وانضم إلى الأمير فيصل في سوريا عاد إلى العراق وساهم في تأسيس المملكة العراقية والجيش العراقي قتل

يوم ١٥ تموز ١٩٥٨ . للتفاصيل ينظر: سعاد رووف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٣٩–١٩٤٥، (بغداد ١٩٨٨)

(٤١) للتفاصيل ينظر: الراوي، المصدر السابق، ج٣، ص ص٥٣٩–٥٧٠ .

(٤٢) ذنون الطائي، الأوضاع الإدارية في الموصل خلال العهد الملكي ١٩٢١–١٩٥٨ (جامعة الموصل ٢٠٠٨)، ص٢٠٢ .

(٤٣) فرنسيس همفريز: ولد في ٢٤ نيسان ١٨٧٩ عمل في الحقل الدبلوماسي في كابل بافغانستان من ١٩٢٢–١٩٢٩ ومن ثم مندوباً ساميا في العراق من ١٩٢٩–١٩٣٢ توفي في ٢٨ أب ١٩٧١ .

https//Wikipedia.org

(٤٤) دار الكتب والوثائق، بغداد، ملفات البلاط الملكي، الملفه ٣١١/٨٩٨، و١٧ ص٧٢ .

(٤٥) الراوي، المصدر السابق، ج٣، ص٥٣٩ .

(٤٦) وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفه ٤/١/٥

(٤٧) الجمهورية السورية، وثائق الدولة، الداخلية، قضايا الحدود د٦٩/٤٠/١ .

(٤٨) وثائق محافظة نينوى، اجتماع الحدود، الملفه ٣٦/٥/٥ .

(٤٩) الجمهورية السورية، وثائق الدولة، وزارة الداخلية، قضايا الحدود، الملفة د٦٩/٤٠/١ ؛ فهد جبرائيل اليان، العلاقات السورية – العراقية ما بين ١٩٣٩–١٩٥٨ سياسياً اقتصادياً اجتماعياً، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة دمشق ، ٢٠٠٦، ص٣٩٣ .

(٥٠) وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفه ٤/١/٥ .

(٥١) هاشم جواد: سياسي عراقي ولد في بغداد سنة ١٩١١ شغل منصب الممثل الدائم للعراق في هيئة الأمم المتحدة ونقل بداية عام ١٩٥٨ إلى وزارة الخارجية في بغداد . بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ شغل منصب وزير الخارجية اغتيل عام ١٩٦٩ .

https//Wikipedia.org

(٥٢) وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود العراقية السورية، الملفة ٤/١/٥ .

(٥٣) المصدر نفسه، عقد اجتماع في منطقة تل كوجك، الملفه ٤٢/٥/٥ .

(٥٤) جريدة الهدف، العدد ٢٦٥ في ٢٥ أيلول ١٩٦٢ ؛ قيس فاضل محمد عبدالله النعيمي، العلاقات العراقية السورية ١٩٥٨–١٩٦٨ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الموصل، ٢٠٠٥، ص٣٤.

(٥٥) وثائق محافظة نينوى، دعامات الحدود، الملفه ٤/١/٥.

(٥٦) المركز العراقي للمعلومات والدراسات، العراق وقائع وإحداث ١٩٦٨–١٩٧٩، القسم الثالث، (بغداد ٢٠١١)، ص١٤٣.

(٥٧) جريدة الحياة اللندنية، العدد ١٣٦٨٥ في ٣٠ أب ٢٠٠٠

بالرغم من محاولات الباحث الحثيثة ومراجعة مكتبة وزارة الخارجية العراقية والمكتبة الوطنية في بغداد والسفر إلى سوريا وزيارة مديرية وثائق الدولة في دمشق إلا إن الباحث لم يتمكن من العثور على وثائق تخص قضية ترسيم الحدود العراقية – السورية خلال فترة التسعينات من القرن الماضي.